بعثة التقييم المشتركة للمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني تستخلص توفر الظروف اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية في الأردن، وترى بأن مصداقية الانتخابات النيابية تعتمد على تفعيل إرادة الناخبين

نشر بتاريخ 2016/8/2

عمان– البعثة المشتركة لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات التي نظمها المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني تستخلص توفر الظروف اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية في 20 أيلول 2016.

أكدت البعثة على ان الجهود المكثفة التي تبذل في سبيل توعية وتثقيف الناخبين، والسعي لإدارة العملية الانتخابية بشفافية، ومراعاة كفاءة الإدارة الانتخابية، وضمان الوصول لكافة الفئات والسعي لتعزيز مشاركة المرأة والشباب، تعد من أهم عوامل تعزيز ثقة المواطن الأردني في نزاهة العملية الانتخابية ومصداقية نتائجها.

كما ورصدت البعثة الاهتمام البالغ الذي توليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة المستقلة للانتخاب للبناء على ما تم تحقيقه في انتخابات العام 2013 ولتشجيع المشاركة وضمان تمثيل أوسع لكافة فئات المجتمع. وعلى الرغم من ذلك فإن على الإدارة الانتخابية والحكومة تجنب فرضية انعكاس النجاح النسبي الذي حققته انتخابات العام 2013 على الانتخابات المقبلة.

وقد لاحظت البعثة إدراك الحكومة والإدارة الانتخابية والمواطنين لأهمية الانتخابات في دعم وتعزيز مصداقية جهود الإصلاح السياسي. كما لاحظت القلق المتزايد لدى الأردنيين تجاه قدرة مجلس النواب والحكومة على تطوير سياسات تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمضي قدما في مسيرة الإصلاح السياسي.

لقد تضمن قانون الانتخاب الجديد نظام تشكيل قوائم من المرشحين يهدف إلى تعزيز التعددية وضمان التمثيل الواسع لمختلف الفئات على امتداد الوطن في مجلس النواب. وإن مصداقية مجلس النواب القادم تعتمد بشكل كبير على طبيعة علاقته مع الحكومة وقدرته على مساءلتها حيال ما تتبناه من سياسات وقرارات. وبالنسبة للأردنيين فإن على مجلس النواب القادم إظهار

التنوع في الأداء من خلال تطوير السياسات والتقدم بمقترحات لتشريعات تعكس إرادة الناخبين ما يسهم في تعزيز الثقة في المجالس المنتخبة وفي العملية السياسية بشكل عام.

وقد طورت الهيئة المستقلة للانتخاب إطارا إداريا لعملية انتخابية تتسم بالشفافية والمصداقية. ويمثل اقتراب موعد الاقتراع تحديات كبيرة خاصة فيما يتعلق بمستوى وعي الناخبين وتوفر الوقت الكافي للإدارة الانتخابية لإتمام الإعداد للعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى التحدي الذي تواجهه الهيئة في التحضير لعملية انتخابية تجرى وفقا لنظام انتخابي جديد ومعقد، يمثل عامل الوقت أيضا تحديا في وجه الأحزاب السياسية لوضع تصورات استراتيجية لحملاتها الانتخابية، وفي مجال توعية وتثقيف الناخبين والوصول لشرائح واسعة من المواطنين.

وقد رصدت البعثة أربعة نقاط رئيسية لنجاح العملية الانتخابية:

تكثيف جهود توعية وتثقيف الناخبين– إن الانتخابات المقبلة هي الأولى التي تجرى وفقا لقانون جديد يهدف إلى تحقيق مزيد من التعددية والتمثيل في مجلس النواب. فقد تسبب الانتقال إلى نظام التمثيل النسبي على مستوى المحافظات في حالة من الإرباك وقلة الوعي لدى الناخبين حيال آلية الاقتراع وتوزيع المقاعد. وقد تؤثر حالة الارباك هذه سلبا في مدى ثقة المواطنين بمصداقية نتائج الانتخابات ومستوى التمثيل في المجلس القادم. وعليه، يتعين على الهيئة المستقلة للانتخاب الاستمرار وتكثيف جهود التوعية والتثقيف وتنظيم نشاطات وفعاليات كالانتخابات التجريبية، والتواصل المباشر مع المجتمعات المحلية، والحملات التوعوية من خلال توظيف وسائل الإعلام التقليدية والإعلام المجتمعي والإعلانات العامة.

ضمان فعالية وشفافية الإدارة الانتخابية– لقد أثار مستوى الإعداد والجاهزية العالية لدى الهيئة المستقلة للانتخاب والتزامها بإجراء انتخابات حيادية ومنظمة إعجاب أعضاء البعثة. كما ويبدو أن الحكومة الاردنية قد وفرت الدعم الكافي والموارد اللازمة لإنجاح العملية الانتخابية، وقد وظفتها الهيئة في تصميم عملية انتخابية واضعة على رأس أولوياتها شفافية وامن ومصداقية هذه العملية. وتظهر الهيئة مستوى جيدا من التعاون مع المنظمات الدولية كما وطبقت عددا من الممارسات الدولية الفضلى وأخذت بعدد من التوصيات المقدمة حيال الانتخابات السابقة في عام 2013. وتعد جهود التواصل مع الناخبين التي تقوم بها الهيئة من خلال صفحتها على الفيسبوك والرسائل النصية وغيرها من وسائل الاتصال مشجعة وتستحق الإشادة. وإن تعزيز ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية في ظل ما يفرضه عامل الوقت من تحديات، يتطلب من الهيئة أن تكثيف جهودها وتسريع عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال.

إدماج وإشراك النساء كمرشحات منافسات– على الرغم من ان المرأة تمثل ما يزيد عن 50% من الناخبين إلا أن وصولها وقدرتها على ممارسة حقوقها المرتبطة بالمشاركة السياسية وبالعملية الانتخابية لا تزال أقل من الرجل. ومن المتوقع أن تشهد هذه الانتخابات أعدادا من النساء المرشحات تفوق أي انتخابات سابقة. إذ أن إشراك المرأة ومنحها فرصة المنافسة على المقاعد المخصصة للدائرة بدلا من حصر فرصها في مقاعد الكوتا يزيد من فرص القوائم في الحصول على مقاعد برلمانية، ومن هنا تشجع البعثة الأحزاب السياسية على ضمان تمثيل أوسع للمرأة في قوائمها ومراعاة التنوع الاجتماعي في استراتيجيات وخطط حملاتها الانتخابية وضمان أن تمارس المرأة حقوقها المرتبطة بالعملية الانتخابية بحرية ومساواة.

إشراك الشباب في كافة مراحل العملية الانتخابية والحياة السياسية– يمثل الشباب ما نسبته 70% تقريبا من إجمالي السكان في الاردن إلا أنهم الأقل مشاركة في الحياة السياسية. فلا يحق لمن هم دون الثلاثين من العمر الترشح للانتخابات النيابية ويرافق ذلك تباطؤ الأحزاب السياسية في تطوير سياسات وبرامج تشجع مشاركة الشباب في الحياة السياسية. إن التهميش الذي يواجهه الشباب الأردني سيسهم في تعزيز شعورهم باللامبالاة وشكهم بالعملية السياسية والحياة المدنية. ولغايات الوصول لنظام سياسي شمولي وفاعل، على الشباب أن يدركوا أهمية مشاركتهم في الانتخاب من خلال الإدلاء بأصواتهم والمشاركة في الحملات الانتخابية. وعليه، فإن النشاطات التوعوية الموجهة للشباب وإشراكهم كمراقبين ومتطوعين قبل وخلال يوم الاقتراع من شأنه أن يسهم في تعزيز شمولهم ومساهمتهم في العملية السياسية.

"توفر بيئة إيجابية وإطار اداري ثابت لإجراء عملية انتخابية تتسم بالشفافية. ومن الممكن البناء على ما تم تحقيقه في انتخابات العام 2013 وتطويره من خلال توظيف وتوجيه الموارد الضرورية والقدرات المؤسسية لضمان تعزيز وعي وثقة المواطنين. وفي نهاية المطاف، فإن مقياس نجاح العملية الانتخابية سيعتمد على مدى تمثيل البرلمان القادم لمختلف فئات المجتمع الأردني ومدى قدرته على تطوير سياسات تعكس ذلك" خلاصة ما توصلت له البعثة.

تم إجراء هذا التقييم خلال الفترة من 24 الى 27 تموز من قبل أعضاء البعثة: السيد براد سميث، مستشار أول في لجنة آننبيرغ– درير والسيدة فرانشيسكا بيندا، رئيسة منظمة بيندا الدولية للاستشارات، والسيد أوليفييه اوبيدا المستشار السياسي والمدير التنفيذي لمؤسسة أوبيدا وشركاه، والسيدة ايرين ماثيوز، مديرة برامج الأردن في المعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن، والسيد رامزي داي، المدير المقيم للمعهد الجمهوري الدولي في الأردن. والتقى أعضاء البعثة مع المجلس الاعلى لشؤون المعوقين ووزير الشؤون السياسية والبرلمانية بالاضافة الى مؤسسات المجتمع المدني الأردنية المعنية بمراقبة الانتخابات وأعضاء سابقين في البرلمان، وممثلين عن الأحزاب السياسية من مختلف الأطياف والأيديولوجيات وممثلين من المجتمع المدني وخبراء السياسة المحلية بالاضافة للقاء رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات وممثلي المنظمات الدولية العاملة في مجال التحضير للانتخابات الأردنية، وممثلين عن المجتمع الدولي والبعثات الدبلوماسية.

وقد تم تمويل هذه البعثة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني هو مؤسسة غير ربحية وغير حزبية تعمل على دعم المؤسسات الديمقراطية في جميع مناطق العالم من خلال تعزيز مشاركة المواطنين ومبادئ الانفتاح والمساءلة في عمل الحكومة. وقد عمل المعهد في الأردن منذ عام 1994 لدعم أداء المجالس النيابية، والحاكمية الرشيدة ومؤسسات المجتمع المدني.

المعهد الجمهوري الدولي هو منظمة غير حزبية وغير ربحية ملتزمة بتعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال تطوير عمل الأحزاب السياسية لتصبح أكثر استجابة ومراعاة للقضايا الرئيسة، ومساعدة المواطنين على المشاركة في التخطيط الحكومي، والعمل على تعزيز دورالمجموعات المهمشة في العملية السياسية – بما في ذلك النساء والشباب.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد رامزي داي المدير المقيم للمعهد الجمهوري الدولي rday@iri.org، او السيد ارنيت شيهو المدير المقيم الأول للمعهد الديمقراطي الوطني niti@ndi.org